حول حرية التعبير وأهميتها

فهد راشد المطيري
fahad.rashed@gmail.com

حرية التعبير، على العكس من أغلب حقوق الإنسان الأخرى، ليست مرتبطة بالفرد فحسب، بل هي أيضاً أداة في غاية الأهمية للحفاظ على الديمقراطية، ذلك أنّ التبادل الحرّ للأفكار والمعلومات يضمن أمرين: إتاحة الفرصة أمام الفرد كي يتخذ بشأن السلطة قراراً صائباً، وإتاحة الفرصة أمام الشعب كي يعاقب السلطة عند اتخاذها قراراً خاطئاً. بمعنى آخر أكثر إيجازاً، الشفافية شرط ضروري للوصول إلى حُكم رشيد ومحاسبة عادلة، وكلاهما عماد النظام الديمقراطي.

الديمقراطية تجسيد لإرادة الشعب بكل أفراده، لكن ما قيمة الإرادة القابعة تحت ظلمة الجهل؟ إنّ من شأن حريّة التعبير المساهمة في إزاحة ظلمة الجهل من خلال توفير المعلومات الكافية التي تتيح للأفراد الوصول إلى آراء سديدة، وعندما يتعلّق الأمر بشأن عام، فإن توافر المعلومات الكافية حوله واجبٌ يقع على عاتق الحكومات الديمقراطية في المقام الأول، وعلى عاتق وسائل الإعلام في المقام الثاني، فالشفافية في نقل المعلومة هي التي تجعل الحكومة الديمقراطية مسؤولة، والحريّة في نقل المعلومة هي التي تجعل الوسيلة الإعلامية مقروءة.

إذا كان نقل المعلومة واجباً على وسائل الإعلام، فإنّ استقبال هذه المعلومة حقٌ لكل فرد، ذلك أنّ هناك علاقة وطيدة بين توافر المعلومات الكافية حول قضية عامّة من جهة، وتشكيل رأي عام حول القضية ذاتها من جهة أخرى، وكلما كان توافر المعلومات كافياً، زادت فرصة خلق رأي عام متوازن وموضوعيّ، ولا يُستثنى من ذلك تلك القضايا المعروضة على القضاء، فالمهمة الأساس للقضاء هي حلّ النزاعات، وحلّ أيّ نزاع بطريقة موضوعية وعادلة يتطلب توافر المعلومة، لا حجبها، وعندما يتعلّق الأمر بقضية تمسّ الشأن العام، فإنّ حقّ المواطن لا يقلّ عن حقّ القاضي في معرفة كلّ تفاصيل القضية.

في سبعينيات القرن الماضي، تورّطت إحدى شركات الأدوية في فضيحة هزّت المجتمع البريطاني، فقد تسبّب عقار جديد من إنتاجها في تشويه عدد كبير من المواليد الجدد، وعندما نشرت صحيفة "الصنداي تايمز" الخبر، سارعت الحكومة البريطانية آنذاك إلى تهديد الصحيفة بالإغلاق إنْ هي عمدت إلى الاستمرار في نشر تفاصيل القضية، وقد برّرت الحكومة هذا التهديد بقولها إنّ القضية معروضة أمام القضاء، لكن بعد سنوات من المعارك القضائية، انتصرت المحكمة الأوروبية للصحيفة ضد الحكومة البريطانية، وكان مما جاء في الحُكم ما يلي: "القضاء جزء من المجتمع ولا يؤدي مهمته في الفراغ، وإذا كان من واجب القضاء أن يقضي بين المتنازعين حول قضية ما، فإنّ هذا لا يعني عدم حريةّ المجتمع في الخوض في أدقّ تفاصيل القضية، بل إنّ من واجب وسائل الإعلام أن تمكّن الناس من ذلك، ومن حقّ الناس أن يطلعوا على كلّ التفاصيل، فحريّة الصحافة هي إحدى أهم ركائز المجتمع الديمقراطي".

أخيراً، حريّة التعبير، مثل كلّ الحريّات، وجودها لا يحتاج إلى تبرير، في حين أنّ قمعها هو الذي في حاجة إلى تبرير. إنّها لا تعني فقط حرية تعبير لأولئك الذين يحملون آراءً تُعجبنا، بل هي أيضا حريّة تعبير لأولئك الذين لا تُعجبنا آراؤهم.

د. ابتهال عبدالعزيز الخطيب

شيء ما

أن تفقد

شيئاً ما يهرس قلبك، يترشرش الهواء ملحاً يغور في ثنايا جروحك، تصبح الدنيا بطيئة، كأن أحداثها مسجلة على شريط رديء مذبذب، يخترق الوجع عظامك، فتئن أنين من أمسكت الحمى بحناياه، تتعرق عرق من اشتعلت السخونة في جسده، تغور عيناك ويثقل لسانك وتتورد وجنتيك، فلطالما أضفى الفقد حسناً غريباً على الفاقد، مرتفعاً به عن مصاف البشر، وكأن فقده وحزنه وألمه قد طهرته وغسلته من ذنوبه وارتقت به إلى درجة ملائكية تصعب و"تجلل" الاقتراب منه.

أن تفقد

تفقد حلماً، تفقد أملاً، تفقد إنساناً، تفقد مشروعا مستقبليا، تفقد فكرة، تفقد نظرة، تفقد صورة، صورة إنسان كان ثم أصبح، صورة أمل اشتعل ثم انطفأ، صورة حياة ما عادت. أن تفقد صديقاً أخذته الأيام، أخاً أخذته الخلافات، أن تفقد صورة رسمتها ونظرة كونتها لعزيزك، أن تفقد أملك في حبك، أن تفقد رؤيتك لطريق مستقبلك، أن تفقد حلما للتو بدأ.

أن تفقد فلذة كبدك لعقوق أو لمرض أو لفناء، أن تفقد أمك أو أباك للزمن، أن تفقد يعني أن تقع في حفرة عميقة، يعني أن تحتل فجوة مظلمة منتصف قلبك لا تلبث أن تلتهمه كله حتى ليختفي في ظلام الألم.

أن تفقد

يعني أن يبطئ نبضك وتتسارع أفكارك، أن تمد يديك تريد أن تمس، تتمنى أن تستعيد، تندم وتغضب وتتوه وتعود لتتوه من جديد، فما إن تفقد حتى تيأس، لا يعود لديك أدنى رغبة في أي راحة، تسمح للألم النابض عن الفراغ العسير في قلبك أن يسترسل، أن يبتلعك حد الثمالة، بعدها، وحين يأخذ الفراغ كل امتداده في جسدك ويتقصى الألم كل طيات نفسك، تجدك مجبراً أن تبدأ رحلة البحث عن شيء ما يملأ ثنايا القلب المنكمش على ذاك الفراغ وهذا الألم. أول ما يجذبك هو آخر مثلك، لديه ذات الأعراض "الفقدية"، ذات الألم يتجلى سحراً في العينين، ذات عصرة القلب تظهر في انكماشة الجذع، ذات الصفاء الذي يتجلى حمرة في الخدود وذبلاناً في الجفنين ورجفة في الشفتين، تجده فتبوح، من أول كلمة، من أول نظرة، مع أول دمعة ساخنة وأول رجفة أصابع تمسحها عن الخد المحمّى. تقول ما لم تستطع أن تقوله لأحد، تستغل ألمه نوعاً ما، تصعد على ظهر ضعفه علّك تسترق لمحة من الشمس، تشتمّ نسمة من الهواء، تجد شيئاً غير الفراغ الذي يأويك منذ زمن وتأويه.

عندما وجدتها، رقيقة ملائكية كأنها خيال، سكبت وجعي مباشرة فوق وجعها، وجعي عمره ثلاث سنوات، ووجعها عمره ثلاثة أيام، مددت يدي أحتمي بحزنها، أختبئ خلف جرحها الطازج. كلتانا فقدت، فقداً يجب السعادة التي سبقته، فقداً يطفئ شيئا ما في الحياة، إلا أنني كنت أنا الخبيرة في المجال، عاركت أحزاني وتذوقت مرار الخسارة المتكررة لها، فأخبرتها السر، أخبرتها أنني تعلمت أن أتخذ من الحزن صديقاً لا عدواً، فمن لا تستطيع أن تغلبه فلتنضم إليه. قلت لها بصراحة إن الثقب لربما سيبقى في القلب، وإن جملة "الزمن كفيل" هي جملة، رغم حقيقيتها، رديئة التوقيت إذا أتت بعد المصاب مباشرة، سألتها إن كانت غاضبة، فقالت بل ثكلى، وهل بعد ألم الثكل ألم؟ أردتها أن تظهر حزنها لا أن تداريه بتمثيلية رديئة الإخراج، جربت أنا هذا التمثيل، تمثيل لربما يخدع الجميع إلا الشخص الأهم، نفسك.

ولكن، يخرج الحي من الميت، أعرف ذلك، أكاد أتلمس معناه، سينجلي الألم ذات يوم، ليس تماماً، ولكن الجزء الأكثر نبضاً منه، سيظهر بصيص، ستمرق نسمة، سيلوح طيف ابتسامة، ستخرج غصباً ضحكة، سيعود المعنى للكثير من الأشياء التي فقدت معناها، سيظهر طعم مختلف من تحت طبقات المرار العالقة بالشفتين.

يوماً ما سيأتي فرج ما، فرح ما، أمل ما، إنسان ما، حلم ما، مشروع ما، لربما تستنكر هذا الـ"ما" الجديد، تستنكف سحبه لألمك الذي اعتدته وألفته، وبعد قليل سيملأ الـ"ما" جوف قلبك ويوسع أوعيتك ويهدهد رئتيك، فتصبح ذات يوم وإذا بك تتنفس من جديد. كلنا ننتظر، نعيش لهذا اليوم النقي الذي لابد لنا أن نؤمن بأنه سيصل عن قريب.

إلغاء الدعم... وما أدراك ما الدعم؟

د. بدر الديحاني
dai7aani@gmail.com

عندما تكون أولويات الميزانية العامة وتوجهاتها غير عادلة، فإن حديث الحكومة عن ترشيد الإنفاق أو إلغاء دعم السلع والخدمات الأساسية يصبح حديثاً مضللاً ومنحازاً أيضاً، فما يؤخذ من أفواه الأطفال تحت ذريعة "الترشيد" سيذهب مباشرة إلى جيوب كبار الأثرياء. في هذا السياق يأتي تصريح وزير المالية قبل أيام عدة، الذي ذكر فيه أن "الفاتورة الحالية لرواتب الحكومة مرتفعة جداً بينما تستنزف تكاليف دعم السلع الأساسية ميزانية الدولة"، إذ من الواضح أن الوزير يتحدث هنا عن رواتب صغار الموظفين وليس عن مزايا ومكافآت وبدلات كبار المسؤولين في الدولة، والتي تحتل الجزء الأكبر من الباب الأول في الموازنة العامة للدولة.

كما أن الوزير يتحدث عن دعم الخدمات الأساسية أي الضرورية وليست الكمالية، بينما لم ينطق بكلمة واحدة عن أوجه الدعم الحكومي الأخرى التي يفترض أن تتوقف على الفور مثل دعم الديزل الذي لا يستفيد منه المواطنون بل يُسرق يومياً ويُهرب للخارج (دعم الديزل يكلف قرابة المليار دينار سنوياً، وهو أعلى بكثير جداً من تكلفة بنود الرعاية الاجتماعية وخفض تكاليف المعيشة)، ودعم الكهرباء والماء للمجمعات التجارية والصناعية الكبيرة (فلس واحد للكيلوواط مقابل فلسين للمنازل)، وأسعار أراضي الدولة وأملاكها التي مُنحت منذ عقود طويلة لمجموعة قليلة بأبخس الأثمان، والآن تنوي الحكومة تعديل قانون "بي أو تي" من أجل الاستمرار في الاحتكار واستنزاف المال العام، فضلاً عن بعض المناقصات المليونية المُفصّلة، والمحافظ المالية المليارية سواء العقارية أو الاستثمارية التي وظفتها الهيئة العامة للاستثمار منذ الأزمة المالية العالمية عام 2008 لإنقاذ عدد قليل من أصحاب رؤوس الأموال الضخمة.

ليس ذلك فحسب، بل هناك مؤسسات حكومية كثيرة تشغل منذ عقود مباني مؤجرة بتكاليف مالية باهظة تذهب إلى جيوب كبار ملاك العقار، علاوة على تشييد بعض أجهزة الحكومة مباني فاخرة جداً تكلف ملايين الدنانير مثل مبنى البنك المركزي الذي ينافس كما أشارت "الطليعة" في عددها الأخير "أفخم وأرقى الأبراج في الكويت"، ولم يرق للمسؤولين عن البنك جلب أثاث للمبنى الجديد من داخل الكويت، وفضلوا تأثيثه من الخارج وبطراز ونوعية معينين من الأثاث، حيث سافر وفد برئاسة محافظ البنك المركزي إلى المملكة المتحدة لمشاهدة عدد من معارض الأثاث التي لم تعجبه، فقررت اللجنة، الخاصة بتجهيز المبنى في يناير الماضي، السفر مرة أخرى إلى لندن ومدينة ميلانو الإيطالية لانتقاء الأثاث... ولا يعرف حتى الآن متى ستنتهي المهمة؟! وكم ستُكلف الميزانية العامة للدولة؟!

كما تشير "الطليعة" أيضاً إلى أن "هيئة أسواق المال تستأجر في "برج أحمد" وفي الوقت ذاته وقعت منذ مدة عقد إيجار في برج الحمراء (أغلى الأبراج في الكويت) رغم أنها لم تنتقل إلى هناك بعد، أي أنها تدفع مبالغ ضخمة مقابل استئجار مساحات لم تستغلها"!

ما معنى هذا؟ معناه، وبكل بساطة، أنه بالإضافة إلى ما سيترتب على إلغاء دعم السلع والخدمات الأساسية أو تخفيض بنود الإنفاق الاجتماعي من انخفاض مستوى معيشة فئات شعبية واسعة، فإن عوائد إلغاء الدعم، الذي "يُهددنا" به وزير المالية بين الفينة والأخرى، سيُوجه في غير أغراضها الصحيحة ولمصلحة من يفترض أنهم يدعمون الميزانية العامة للدولة من خلال دفعهم للضرائب على الأرباح الهائلة التي يراكمونها منذ عقود وبدعم سخي قدمته وما زالت تقدمه لهم الدولة.

يوريكو كويكي *

الطريق إلى سلوفيانسك

PROJECT SYNDICATE

لقد أثبتت أزمة أوكرانيا أن شخصاً واحداً يمكنه منفرداً أن يعرض السلام العالمي للخطر، ولكن ذلك الشخص قد لا يكون الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، الذي يتولى في واقع الأمر قيادة قوة إقليمية كبرى تحولت بسبب حكمه الاستبدادي واقتصادها المضطرب إلى تهديد طويل الأمد لنفسها أكثر من كونها تهديداً للعالم، كلا، إن الفاعل الوحيد الأكثر تحملاً للمسؤولية عن تهديد السلام العالمي قد يكون عن غير قصد الرئيس الأميركي باراك أوباما، بسبب جموده الأصولي وتجاهله الواضح لمصير البلدان البعيدة الأصغر حجماً.

بطبيعة الحال، أوباما ليس مسؤولاً عن غزو روسيا لشبه جزيرة القرم وضمها إلى أراضيها، أو عن حشد بوتين للقوات الروسية على الحدود الشرقية لأوكرانيا في محاولة لإرهاب الحكومة في كييف، ولم يكن أوباما وحده في صياغة السياسة الغربية المصممة لاسترضاء روسيا بشكل تلقائي، فالمستشارة الألمانية أنجيلا ميركل تتحمل أيضاً قدراً كبيراً من المسؤولية: فخطابها الصارخ يخفي نهجاً يميل إلى العمل كالمعتاد والذي يعكس اعتماد بلادها على إمدادات الغاز الروسي.

بيد أن أوباما مسؤول عن عدم اكتراث إدارته الواضح بمصير النظام الأميركي الصنع الذي حكم الشؤون العالمية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وما لم يعمل على تشديد سياساته فإن القواعد والمعايير التي كفلت السلام لكثيرين على مدى سنوات طويلة قد تفقد قوتها.

لقد بلغ الانفصال التام بين المبادئ الدبلوماسية الأميركية وممارستها فعلياً من الضخامة الحد الذي يسمح بتشجيع خصوم البلاد؛ ولهذا السبب يحاول أوباما الآن، بعد ضم روسيا شبه جزيرة القرم بشكل غير قانوني، إعادة تشكيل أقاليم أوكرانيا الشرقية في هيئة مناطق تابعة، إن لم يكن تحريضها على الانضمام إلى روسيا، من أجل تحقيق حلمه المتمثل بإعادة بناء الإمبراطورية الروسية.

ولكن ليس فقط خصوم أميركا هم الذين انتبهوا إلى سلبية أوباما، بل إن أقرب حلفاء الولايات المتحدة أيضاً يراقبون الأحداث بتوتر وعصبية، ويبدو أن الاستنتاجات التي استخلصوها حتى الآن قد تلحق الضرر الشديد بمصالح أمنها الوطني في السنوات والعقود المقبلة.

ولنتأمل هنا الوضع في الشرق الأوسط، حيث تشكك السعودية صراحة في جدارة الضمانات الدفاعية التاريخية التي توفرها الولايات المتحدة للمملكة، والواقع أن "توجيهات" وزير الخارجية الأميركي جون كيري بشأن تسوية الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، والتي كان من المفترض أن يتم الكشف عنها هذا الشهر، سوف تظل الآن طي الكتمان. والتكهنات الآن كثيرة حول احتمالات احتواء مقترحات كيري على ضمانات أميركية خاصة لحدود إسرائيل، ولكن هل بوسع أي شخص أن يتخيل أن إسرائيل قد تأخذ كلمة أميركا على محمل الجد بعد مشاهدة يد الولايات المتحدة المرتعشة في حين كانت روسيا تعيد رسم خريطة أوكرانيا؟

بموجب مذكرة بودابست الصادرة في عام 1994، ضمنت الولايات المتحدة ومعها المملكة المتحدة وروسيا سلامة أراضي أوكرانيا في مقابل تسليمها للترسانة النووية الضخمة التي ورثتها من الاتحاد السوفياتي، والآن تجاهلت الولايات المتحدة التزامها لأوكرانيا- التي يُقال إنها غير راغبة حتى في تبادل المعلومات الاستخباراتية مع حكومتها بشأن تحركات القوات الروسية، ناهيك عن تزويد البلاد بالوسائل اللازمة لتمكينها من الدفاع عن نفسها- والآن لم يعد من الممكن أن يراهن أحد على الضمانات الأميركية لأمن إسرائيل وسلامة أراضيها.

وإذا كانت هذه هي الحال، فما الذي قد يدفع إيران إلى وقف برنامجها النووي ما دامت ترى السهولة التي تقطعت بها أوصال أوكرانيا؟ والواقع أن الإيرانيين تحملوا عقوبات أشد قسوة من تلك المفروضة على روسيا حتى الآن.

وبإذعانها لاستيلاء روسيا على شبه جزيرة القرم، فقد تشهد الولايات المتحدة أيضاً بداية تفكك تحالفات أساسية. على سبيل المثال، ذكرت الولايات المتحدة صراحة أنها سوف تدافع عن اليابان في حالة استيلاء الصين قسراً على جزر سينكاكو المتنازع عليها. ولكن إذا كان بوسع أميركا أن تتهرب من ضماناتها لسلامة أراضي أوكرانيا، فما الذي قد يحمل قادة اليابان على الاعتقاد بأنها قد تفعل خِلاف ذلك في حالة كتلة نائية من الجزر غير المأهولة التي لا تزيد إلا بصعوبة عن كونها بضعة صخور مأهولة بالأغنام؟

والواقع أن وزير الدفاع الأميركي تشاك هيغل سمع الكثير من الشكوك الرسمية حول مصداقية التزام أميركا الدفاعي خلال زيارته الأخيرة إلى اليابان، ومن المؤكد أن أوباما سمع المزيد من الشيء نفسه في طوكيو هذا الأسبوع.

بطبيعة الحال، لم تعد الولايات المتحدة في وضع يسمح لها "بتكبد أي ثمن... لضمان بقاء الحرية ونجاحها"، وعلى حد تعبير جون ف. كينيدي في خطاب تنصيبه، ليس في أوكرانيا، وليس في أي مكان آخر، والواقع أن الثمن الباهظ الذي دفعته الولايات المتحدة عن حربها في أفغانستان والعراق من المفهوم أن يجعلها تضيق ذرعاً بالحرب.

وعلاوة على ذلك، لا تملك أي دولة الحق في أن تتوقع من الأميركيين أن يقاتلوا ويموتوا على أرض أوكرانيا في سبيل حريتها، ولكن هل أصبحت الولايات المتحدة منسحبة إلى هذا الحد من العالم حتى إنها لم تعد على استعداد لتكبد ما يزيد على ثمن رمزي، مثل ذلك الذي توحي به ضمناً السيناريوهات الروسية الثأرية، لوقف الاعتداء الذي يهدد النظام الدولي؟ وهل خلفت الحروب الأميركية الخارجية الأخيرة على قادتها ندبة قاسية إلى الحد الذي يجعلهم غير قادرين على الدفاع عن النظام العالمي الذي أنشأه أسلافهم والذي ربما مات من أجله الكثير من الأميركيين؟

إن الوقت المتاح لأميركا يتضاءل بشكل مستمر، وقد بات لزاماً عليها أن تثبت من جديد- للأصدقاء والأعداء على حد سواء- أن كلمتها جديرة بالثقة، وما لم تحترم روسيا الاتفاق الذي تم التوصل إليه أخيراً في جنيف لنزع فتيل أزمة أوكرانيا، فيتعين على الولايات المتحدة أن تستخدم- وقريباً جداً- ترسانتها الكاملة من الوسائل غير العسكرية لكي تبين لبوتين التكاليف المترتبة على سلوكياته الحمقاء الرجعية التي تعود إلى ثلاثينيات القرن الماضي.

إن نقطة الضعف التي تعيب طموحات بوتين الامبراطورية تتجسد في اقتصاد روسيا الهش وغير المتنوع، فضلاً عن توقعات المواطنين الروس العاديين حول تحسن مستويات معيشتهم، وينبغي للولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي أن يبينا بوضوح للمواطنين الروس أن السياسات التي ينتهجها رئيسهم تعني العودة المرجحة إلى الفقر والطغيان من الحقبة السوفياتية، وأي استعراض أقل من هذا للعزيمة قد يؤدي إلى إضعاف حجر أساس الأمن الغربي- وأمن العالم- إلى حد مهلك.

* وزيرة الدفاع ومستشارة الأمن القومي السابقة في اليابان، ورئيسة الحزب الديمقراطي الليبرالي في اليابان سابقا، وعضوة البرلمان الوطني الياباني حالياً.
«بروجيكت سنديكيت» بالاتفاق مع «الجريدة».

د.عبدالحميد الأنصاري *

الليبرالية كتهديد للأمن الخليجي

نظم مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة (دراسات) مؤتمره الثاني للأمن الوطني والأمن الإقليمي لدول مجلس التعاون "رؤية من الداخل: تحديات الحاضر واستراتيجيات المستقبل"، بمملكة البحرين 23 و24 أبريل بمشاركة نخبة من المسؤولين والأكاديميين والمفكرين الخليجيين، بهدف تسليط الأضواء على التحديات التي تواجهها دول المجلس والوصول إلى رؤية مستقبلية، في ظل المستجدات الإقليمية والعالمية التي تلقي بتأثيراتها في الأمن الخليجي.

مركز البحرين (دراسات) مركز بحثي نشيط، منشغل بهموم الخليج وبخاصة "الهم الأمني المشترك"، يسعى عن طريق المؤتمرات والندوات وغيرهما إلى رفع وعي الخليجيين، ساسة ومثقفين ورأيا عاما، لتبني "مفهوم استراتيجي" شامل للأمن الخليجي يعتمد على الخليجيين أنفسهم، عبر تطوير سياسات للدفاع المشترك تملك القدرة على الردع، انطلاقاً من أن الأمن الوطني لم يعد شأناً داخياً لأن مهدداته عابرة للحدود.

ويأتي هذا المؤتمر بعد مرور عامين على المؤتمر الأول حول الأمن الخليجي: الوطني والإقليمي، الذي عقد في فبراير 2012، وكان له أصداء واسعة، الدكتور محمد عبدالغفار، رئيس مجلس أمناء المركز، لخص أهم التحديات في كلمته الافتتاحية في 3 قضايا:

الأولى: أن "التحولات الكبرى" التي تشهدها المنطقة، تؤثر في "التحالفات الكبرى" لدول المجلس مع حلفائها التاريخيين، والسؤال هنا: كيف ستتعامل دول المجلس مع تحالفاتها العميقة التي تضغط من أجل التغيير والتحديث في مجتمعات لم تتطور كما ينبغي في بنيتها الاجتماعية؟

الثانية: أنه في زمن تغير "التحالفات" فإن دول المجلس مطالبة بصياغة "مفهوم استراتيجي" جديد وشامل للأمن المشترك كما تفعل دول الأطلسي كل 10 سنوات، لأن الاستراتيجية الأمنية والدفاعية للخليج ما زالت معتمدة على استراتيجيات الدول الحليفة، وذلك بالرغم من أن دول المجلس قطعت شوطاً في ترسيخ التعاون العسكري والأمني فيما بينها، لكنها لم تتمكن حتى الآن من الاتفاق على المفهوم الاستراتيجي لتحقيق مفهوم القوة الموازنة والرادعة ضمن التفاعلات الإقليمية والدولية، وذلك لافتقاد إرادة سياسية عليا".

الثالثة: إن دول المجلس كتنظيم إقليمي، متجانس في نظمه، متلاحم في مجتمعاته، ليس أمامها خيار سوى التعاضد، إذ لم يعد الانفصال أو الانسحاب ممكناً، لما يترتب عليه من خسائر استراتيجية، وأما على صعيد تحصين الجبهة الداخلية، فهناك تحديات عديدة منها: الشباب ودورهم في العملية السياسية، دور المرأة السياسي والاقتصادي والاجتماعي، البطالة، الأمن الغذائي، الأمن المائي (يبلغ استهلاك الخليجي أعلى المعدلات عالمياً، والمخزون المائي الاحتياطي خليجياً لن يكفي إلا لمدة 3 أيام)، بطء مسيرة التكامل الاقتصادي، الحرب الإلكترونية وبخاصة في القطاع النفطي، العمالة الوافدة... كل هذه التحديات تفرض على دول المجلس "الحوار مع الذات" الذي يجب أن يبدأ بدراسة المعوقات التي تمنعنا من التقدم بهذا التنظيم الإقليمي إلى ما يزيد من لحمته وقوته السياسية والاقتصادية والعسكرية وتحليلها، وذلك لا يكون إلا بالمكاشفة والمصارحة لتبديد الهواجس المختزنة التي تمنعنا من التقدم لتحقيق إنجازات أكثر عمقاً واتساعاً وتكاملاً.

الأمير تركي الفيصل، ركز في كلمته على أن الاعتماد على "القوة الصلبة" في الأمن الوطني، ليس ضمانة كافية، إذا ما كان داخلها هشاً، معتبراً أن "الشرط الأول للحفاظ على أمن الخليج ومجتمعاته، هو زيادة تحصين هذه الدول من الداخل بسياسات تحافظ على علاقات سوية بين القيادات والشعوب"، محذراً من بروز "النزاعات المسيسة" الدينية والطائفية والقبلية، كأكبر تحد تواجهه دول المجلس ويهدد أمنها الوطني، ومنوهاً بدعم خادم الحرمين الشريفين لتحقيق "وحدة دول المجلس كهدف استراتيجي يضمن الأمن الوطني والإقليمي ويساعد على تحقيق التوازن مع إيران".

الشيخ محمد صباح السالم الصباح، نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الكويتي السابق، أكد أنه آن الأوان للانتقال إلى "تحالف كونفدرالي"، مشيرا إلى أن أي خلافات خليجية في ظل وجود ملفات خطرة مثل الخلل الكبير بالتركيبة السكانية، يمثل تهديداً "وجودياً" لدول المجلس.

وزير المياه والكهرباء السعودي، عبدالله الحصين، دق ناقوس خطر "الأمن المائي الخليجي" باعتباره من أكبر التحديات الخليجية، موضحاً أن انخفاض تعرفة المياه، سبب الإفراط في الاستهلاك، وعبدالله بشارة، رئيس المركز الدبلوماسي للدراسات الاستراتيجية بالكويت، دعا الدول الخليجية للتعاون الجماعي لوقف تدفق الإمدادات البشرية المتطوعة لبؤر التوتر وإغلاق منابعها المالية، ومكافحة الإرهاب بتعزيز مفاهيم المواطنة.

الأمين العام المساعد للشؤون الأمنية لدول المجلس، هزاع الهاجري، ألقى كلمة بالإنابة عن الأمين العام للمجلس، أكد فيها قدرة دول الخليج على الحفاظ على تماسكها وفرض الحلول الناجمة عن الأزمات، ود.محمد الرميحي، بدد أوهاماً عديدة تحيط بتفسير ظاهرة الربيع العربي، موضحاً أن دول الخليج اتخذت سياسات تنموية سريعة لاحتواء تداعياتها، وفي لفته ذكية، لقيت استحساناً كبيراً، قال: إن النخب الخليجية المثقفة الواعية، لم تنجر إلى الخلاف الخليجي.

وقال رئيس الأمن الوطني الكويتي الشيخ ناصر العلي الصباح، إن الخلاف الخليجي أزمة عارضة، وأكد الأمير نايف بن أحمد بن عبدالعزيز آل سعود ضرورة إقامة جيش خليجي موحد، وخلص المدير التنفيذي لمجموعة مراقبة الخليج، ظافر العجمي، إلى أن الوحدة الخليجية هي رهان المستقبل، وأما د. أنور عشقي، رئيس مركز الشرق الأوسط للدراسات الاستراتيجية والقانونية، فقد أكد أن القوة العسكرية وحدها، لن تحقق الأمن، بل العدالة الاجتماعية، مفضلاً "الاتحاد الفدرالي" صيغة ملائمة لدول الخليج.

أخيراً: كانت مفاجأة المؤتمر، الورقة الساخنة التي أثارت جدلاً حيوياً، للدكتور محمد بن هويدن، رئيس قسم العلوم السياسية بجامعة الإمارات، عن المهددات الرئيسية لأمن الخليج، ولخصها في 3 مصادر: الفكر الليبرالي، الفكر السياسي الإسلامي، الفكر الطائفي، باعتبارها أفكاراً ذات مضامين سياسية تناهض "الفكر السياسي المحافظ" للخليج وهوالفكر الحاكم للأنظمة الخليجية، وباعتبار أن أصحاب هذه الأفكار يحملون أجندات تهدف إلى تغيير "النظام السياسي الخليجي المحافظ" أو زعزعته، ويسعون إلى التأثير في القيم الرئيسة التي تعتمد عليها دول الخليج، وهي "القيم المحافظة" التي استطاعت أن تحقق لدول الخليج الأمن والاستقرار والازدهار، وتساءل في معرض رده على المنتقدين: إذا كان نظام الخليج قد نجح وحقق ما ننعم به اليوم، فلماذا نسعى إلى تغيير ما هو ناجح؟! ولماذا نستبدل به ما لم يحقق نجاحاً حتى في أوطانه، بل شقي به أهله؟!

* كاتب قطري